أسبوع من الحرب في قطاع غزة «دمار شامل دون مكاسب واضحة»:

هل هذا أقصى ما تملك إسرائيل من قوة الردع؟

د عبد الرزاق غراف

هناك حالة من شبه الإجماع بين مختلف العقائد العسكرية الحديثة على أن المنطق الاستراتيجي لإدارة الحروب في عالم ما بعد الحداثة قد تجاوز المنطق الواستفالي الذي ظلّ راسخا منذ قرون (مؤتمر واستفاليا ١٦٤٨)، والقائم على «توازن القوة العسكرية الصلبة» بين الدول والأحلاف نحو نمط جديد من التوازن أساسه «توازن قوة الردع» المقترن بقدرة أحد طرفي الصراع على إلحاق الأذى بالمصالح الاستراتيجية للطرف الثاني حتى لو كان هناك اختلال في ميزان القوى بين الطرفين.

وعلى الرغم من أن توازن قوة الردع قد ارتبطت في النصف الثاني من القرن العشرين أي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بـ «الردع النووي»، وهو ما سمح للاتحاد السوفياتي بموازنة القوى الغربية مجتمعة، كما سمح لدول متوسطة نسبيا على امتلاك القدرة على التهديد وإلحاق الأذى بدول كبرى، على غرار دور الردع النووي في موازنة قوة التهديد بين باكستان والهند رغم ميول كفة ميزان القوة في جميع صوره لصالح الهند، وهو نفس منطق المقارنة بين كوريا

الشمالية والولايات المتحدة، وحتى بين ايران والولايات المتحدة رغم عدم امتلاك ايران للقوة النووية بعد، إلا أن قدرتها على إلحاق الأذى بمصالح أمريكا الاستراتيجية في المنطقة واعتمادها على وكلائها الإقليميين من أجل سد فجوة افتقارها للقوة النووية، هو ما خلق نوعا من التوازن في التهديد الذي لا يخضع بالضرورة إلى توازن القوة العسكرية ومجمل صور القوة الصلبة بين الدولتين.

منذ احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ثم الاحتلال الامريكي لأفغانستان خريف ٢٠٠١ والعراق ربيع ٢٠٠٣، تصاعد بشكل ملفت دور الفواعل الموازية غير الرسمية في مواجهة الفواعل الرسمية متمثلة في الدول أو الأحلاف القائمة بينها، فمن أفغانستان إلى العراق إلى لبنان إلى فلسطين، تصاعد دور المقاومات المسلحة التي تقودها فواعل غير رسمية موازية لحكومات دولها ولكنها تعمل خارج ارادتها ولا تخضع بالضرورة إلى توجهات الأخيرة، وهو ما خلق واقعاً جديداً ليس في قواعد المواجهة العسكرية فحسب بل في المسؤولية القانونية والسياسية، وكل ما ينطبق على حيثيات القانون الدولي في زمن الحرب.

تُرجم هذا الواقع الجديد مع تصاعد حرب حركة طالبان على قوات التحالف الأنجلوسكسوني في أفغانستان، وتجسّد في أكثر أشكاله وضوحاً خلال حرب تموز ٢٠٠٦ التي عبّرت عن عجز إسرائيل على تحقيق أهدافها المرجوة في الحرب رغم كل الخسائر البشرية والاقتصادية التي لحقت بلبنان أكثر من تعبيرها عن انتصار عسكري واضح المعالم لحزب الله اللبناني، شكّل هذان الحدثان دوراً بارزاً في إمكانية فرض قواعد جديدة لتوازن الردع غير المرتهن بالضرورة إلى توازن القوة الصلبة ولا حتى إلى امتلاك قدرة الردع النووي، إنما انطلاقاً من توازي القدرة على التهديد وإلحاق الأذى بمصالح الطرف الثاني، وهو ما بدوره اعطى مفهوماً جديداً لتعريف «النصر العسكري» في قاموس العقائد العسكرية، انطلاقا من سمة «النسبية» التي أصبحت مقرونة بهذا المفهوم على خلاف ما كان سائداً قبل ذلك عندما كان الأمر متعلقا بـ «النصر المطلق».

حرب إسرائيل الراهنة على قطاع غزة تُجسّد دلالة أخرى على هذا التحول، فبغض النظر عن العوامل والأسباب التي ساهمت في «الصدمة العسكرية» التي صاحب هجوم حركة حماس على إسرائيل، إلا أن الثابت أن نجاح الهجوم الذي قادته حماس بأسلحة بدائية، قد خلق واقعاً جديداً مفاده تصاعد قدرة المقاومة الفلسطينية على «المبادرة بالفعل» و«إلحاق الأذى» وامتلاك «قدرة التهديد» داخل حدود إسرائيل نفسها، وبإمكانات لا تخضع في ميزان القوة العسكرية لأي وجه من أوجه المقارنة بنظيرتها التي تمتلكها إسرائيل، وهو ما لم تعهده إسرائيل منذ تأسيسها أواخر أربعينات القرن الماضي.

ردّ الفعل الإسرائيلي القائم على إلحاق أكبر قدر من «الدمار الشامل» والذي كان من مظاهره لغاية الآن استشهاد أكثر من ٢٠٠٠ شهيد قُرابة النصف منهم من النساء والأطفال وتسوية أحياء بكاملها، حيث وصل حجم ما أُلقي على القطاع حسب مراقبين من متفجرات لخمسة أضعاف ما أطلق على جنوب لبنان طوال حرب تموز ٢٠٠٦، ورغم فظاعة المشهد الإنساني، إلا أنه ليس هناك من بوادر تُشير إلى نجاح إسرائيل في تحقيق المبتغى العسكري والاستراتيجي من ذلك، خاصة في ظل ضبابية الخيارات المطروحة أمام القيادة الإسرائيلية لتجاوز حجم التداعيات التي لحقت بمنظومتها الأمنية والعسكرية التي لطالما سوقتها على أنها الأكثر تفوقا في المنطقة، ليكون الإشكال الأكثر إلحاحا في ظل هذه الظروف هو: هل هذا أقصى ما تملك إسرائيل من قوة الردع؟

تنطوي تحت هذا الإشكال جملة من الأسئلة والتي من أهمها: ما الذي بقي في جعبة إسرائيل من أوراق لتلعبها لإدارة الصراع العسكري على الأرض خاصة في ضوء مخاطر الهجوم البري نظراً لتكلفته العالية مقارنة بما قد يحقّق لإسرائيل من مكاسب؟ وهل استخدام القوة المفرطة كافي لإستعادة الكبرياء الضائع بعد هجمات السابع من أكتوبر؟ وماهي حدود تمادي اسرائيل في سياسة الأرض المحروقة التي تعبّر عن محاولة الأخيرة لموازنة الصدمة والإنتكاسة العسكرية والاستخباراتية التي تعرّضت لها عبر إلحاق حجم هائل من الخسائر البشرية بالجانب الفلسطيني؟ وما هي حدود الضوء الأخضر الأمريكي المتماشي مع هذه التوجه الإسرائيلي؟ وهل يعتبر توسع الحرب إقليميا طوق نجاة لإسرائيل أم مصدراً آخر لتعزيز الفشل؟ وما هي حدود المكاسب المنتظرة من وراء هذا التوسع وهل يتوافق ذلك مع الرؤية الامريكية غير الراغبة في تحوّل الحرب إلى حرب إقليمية؟

رغم أنه من المبكّر تحصيل جواب جازم على ما طُرح آنفا من أسئلة، إلا أن الثابت أن معالم ذلك مرتبط بسيناريوهات تطورات الحرب الراهنة، والمحدّدات الثابتة التي ترتهن لها سواء منها الداخلية المرتبطة بمستقبل فعالية قوة الردع الإسرائيلية في تحقيق المرجو منها من أهداف بعد الانتكاسة التي حصلت لها، أو الإقليمية المتعلقة بمخاطر تمدّد الحرب إلى فواعل إقليمية أخرى، أو الدولية المرتهنة لمستقبل حدود التوافق الأمريكي – الإسرائيلي حول سيناريوهات الحرب فضلاً عن حدود التوافق الغربي – الغربي (الأمريكي – الأوروبي)، في ظل توجهات حكومة اليمين الصهيوني المتطرف المرتهنة إلى النبوءات التوراتية أكثر من اعتمادها على رؤى ومنطلقات استراتيجية ثابتة، والضغوط الداخلية التي تتعرض لها فضلاً على مستقبل «بن يامين نتنياهو» السياسي، ما دفعها لتبني أطروحات خطيرة من بينها تهجير سكان القطاع أو أقله سكان شمال القطاع والقضاء على حكم حركة حماس بل واستخدام السلاح النووي كما جاء على لسان بعض نواب الليكود في الكنيست، وهو ما سيساهم في تصاعد تشدّد هذه الحكومة اليمينية المتطرفة تجاه أي حلول للتوافق، رغم أنه ليس من الواضح مدى قدرة ذلك على إصلاح التصدع الذي أصاب قوة الردع الإسرائيلية وإعادة الهيبة التي كُسرت للجيش الإسرائيلي.

باحث أول بمركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.grc.net